أثر الاستثمارات الأجنبية على التنمية الاقتصادية في إثيوبيا في الفترة من 2000–2021

The impact of foreign investments on economic development in Ethiopia In the period from 2000-2021

د. عثمان صالح محمد علي [1]

جامعة افريقيا العالمية – السودان

Osmansalh666@gmail.com

تاريخ الاستلام: 15 /2022/11 تاريخ القبول: 28 /2022/12 تاريخ النشر: 03 /2023/03

ملخص:

تمثلت مشكلة البحث حول سؤال أساسي هو إلى أي مدى نجحت إثيوبيا في تهيئة بيئتها الداخلية لجذب الاستثمارات الأجنبية ومن ثم حل مشكلة التنمية الاقتصادية؟ يهدف البحث إلى التعرف على أهمية الاستثمار الأجنبي والمزايا التي يقدمها للدول المضيفة له، فضلا عن المخاطر والمهددات التي يتعرض لها هذا الاستثمار من قبل الدول النامية ومنها إثيوبيا ، وتوضيح الاثرالذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية في عملية التنمية الاقتصادية في دولة إثيوبيا ، بغية الحصول على نتائج عملية تتم من خلال أخذ بيانات خاصة بالاقتصاد الإثيوبي واعتماد التحليل القياسي لاختبار فرضيات الدراسة ، والتي من خلالها يتم التوصل إلى مجموعة من النتائج من اهمها لعبت الاستثمارات الأجنبية في اثيوبيا دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفيرها للقيمة المضافة للاقتصاد الوطني اوصى البحث بالعمل على توفر المناخ الاستثماري المناسب يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية لدولة إثيوبيا.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الاجنبي ، التنمية الاقتصادية ، اثيوبيا.

Abstract:

The research problem consisted of a basic question, which is to what extent Ethiopia succeeded in preparing its internal environment to attract foreign investments and then solve the problem of economic development? The research aims to identify the importance of foreign investment and the advantages it provides to the host countries, as well as the risks and threats to which this investment is exposed by developing countries, including Ethiopia, and to clarify the role that foreign investments play in the process of economic development in the State of Ethiopia, in order to obtain practical results. It is carried out by taking data on the Ethiopian economyand adopting descriptive analysis to test the hypotheses of the study, through which a set of results is reached, the most important of which is that foreign investments in Ethiopia played an important role in the process of economic development by providing added value to the national economy. Searching for an appropriate investment climate will attract foreign investments to Ethiopia.

Key words: *Investment, foreign investment, economic development, Ethiopia.*

1 المؤلف المرسل : عثمان صالح محمد علي Osmansalh666@gmail.com

مقدمة:

يلعب الاستثمار الأجنبي دورا مهماً في عملية التنمية الاقتصادية بما يوفره من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وتشغيل للعمالة الوطنية في مختلف المجالات فضلا عن جذب الاستثمارات الخارجية لتوظيفها في الداخل مما يساعد في دعم القدرات التنافسية للمؤسسات المحلية في مواجهة الشركات العالمية ، ويسد الفجوة في الموارد والإمكانيات التي قد لا تتوافر في الدولة او يمكنها من توجيه الموارد لجوانب أخرى ، وفي ضوء الاتجاه نحو العولمة، وما يصاحبها من مظاهر تتمثل في تحديد التجارة وقيام منظمة التجارة العالمية وتحديد الخدمات المالية وحرية انتقال رؤوس الأموال وسعي الدول لتوفير مناخ مناسب للاستثمار العالمي، مع ضمان حرية التجارة الدولية التي نتجت عن توقيع اتفاقية الجات ، بدأ المناخ الاستثماري يتغير عالميا وفي هذا الإطار سعت كافة الدول النامية ومنها إثيوبيا إلى وضع برنامج وسياسات تنموية شأنها تجميع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء . أيمانا منها بدوره الهام في توسيع القاعدة الاستثمارية والحصول على التقنية والتكنولوجيا المتطورة التي تحتاج إليها بالاستفادة من الخبرات التسويقية والإدارية من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة.

مشكلة البحث:

عانت إثيوبيا ولعقود طويلة العديد من الأزمات والتي أدق ما توصف به أنها متجذرة ومتأصلة وبخاصة النزاعات المسلحة والسياسية بين القوميات، وفي ذات الوقت تداخل هذه الأزمة مع أزمة طبيعة النظم السياسية التي تراوحت ما بين الدولة الدينية والشمولية وأخيراً الدولة الديمقراطية الفيدرالية الإثنية، هذا التأزم المتجذر هاتين المشكلتين أنتج أوضاعاً اقتصادية مضطربة أدت إلى ضعف الاقتصاد الإثيوبي في أغلب – إن لم يكن كل- فتراته كما هو ملاحظ على عهد إثيوبيا اللاهوتية لفترة نظام هيلاسلاسي 1930-1974م، وعلى عهد إثيوبيا الشمولية في فترة نظام منقستو هايلي ماريام 1974-1990م، وحتى مع بروز النظام الديمقراطي الفدرالي الإثني على عهد مليس زيناوي 1990-2012م ، ثم هايلي مريام ديسلين 2012م2018-م وأخيرا أبي أحمد 2018م وحتى الآن.

وضعت الحكومات الإثيوبية فيما بعد فترة التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي 1990-2020م قضيتي التنمية والأمن القومي في مقدمة أولويات سياساتها واستراتيجياتها الداخلية والخارجية، ولتحقيق ذلك ركزت توجهاتها نحو الاستقرار السياسي ووحدة الجبهة الداخلية وجذب الاستثمارات الاجنبية وهما مسألتين متلازمتين ،حيث لا يمكن جذب الاستثمارات الأجنبية في ظل وجود بيئة مضطربة بالصراعات والنزاعات تخفيف وتمنع المستثمر الأجنبي من الدخول في مخاطرة الاستثمار برؤوس أموال كبيرة يمكن أن يتم فقدها في أي وقت، ولعل ذلك ما ظلت تعاني منه إثيوبيا حتى أواخر 2019م وبداية2020 م.

وإدراكا لاهمية الاستثمارات الأجنبية بالنسبة لإثيوبيا فقد بذلت جهوداً كبيرة لتهيئة مناخها الاستثماري من خلال تكيف أوضاعها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية ومنح المزيد من المزايا والحوافز بغية استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ، وبالرغم من ذلك يشير الواقع إلى أن إثيوبيا لازالت تعاني من انخفاض في حجم التدفقات الاستثمارية الاجنبية مقارنة بالدول الأخرى.

وتأسيسا عليه تتمحور مشكلة البحث حول سؤال أساسي هو :**إلى أي مدى نجحت إثيوبيا في تهيئة بيئتها الداخلية لجذب الاستثمارات الأجنبية ومن ثم حل مشكلة التنمية الاقتصادية؟**

وتتفرع منه عدد من الأسئلة التي تشكل بقية أبعاد المشكلة وفروضها ومحاور الموضوع وهي:

1- تمتلك إثيوبيا إمكانيات ومقومات تمنحها ميزة لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها لحل مشكلة الناتج القومي

2- تخلق إثيوبيا لنفسها فرصاً متاحة لتشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية التي تؤثر على الميزان التجاري

3- تؤثر السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها إثيوبيا في عملية جذب الاستثمارات الأجنبية في خفض معدلات البطالة

4-يؤثر انعكاس تدفقات الاستثمارات الأجنبية على الناتج المحلي الاجمالي .

أهداف البحث:

1-يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي والمزايا التي يوفرها للدول المضيفة.

2-التعرف على الدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية في تنمية الاقتصاد الإثيوبي.

فرضيات البحث:

يختبر البحث الفرضية الرئيسية الاتية **نجحت إثيوبيا في تهيئة بيئتها الداخلية لجذب الاستثمارات الأجنبية لحل مشكلة التنمية الاقتصادية** وتتفرع منه عدد منه الفرضيات الاتية وهي:

1- تمتلك إثيوبيا إمكانيات ومقومات تمنحها ميزة لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها لحل مشكلة الدخل القومي

2-تخلق إثيوبيا لنفسها فرصاً متاحة لتشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية التي تؤثر على الميزان التجاري

3-تؤثر السياسات التي اتبعتها إثيوبيا في عملية جذب الاستثمارات الأجنبية في زيادة الدخل القومي

4-تؤثر السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها إثيوبيا في عملية جذب الاستثمارات الأجنبية في خفض معدلات البطالة

5- تؤثر انعكاس تدفقات الاستثمارات الأجنبية على الناتج المحلي الاجمالي .

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال الدور الهام الذي تلعبه تدفق الاستثمارات الأجنبية باعتبارها أحد مؤشرات الحقبة الثالثة للعولمة حيث يمثل هذا البحث محاولة جادة لاستنباط أهم العوامل التي تساعد في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى إثيوبيا خاصة في ظل الانخفاض النسبي لهذا الاستثمارات مقارنة بالدول النامية الأخرى وخاصة الدول العربية منها.

منهج البحث:

تقوم هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال استقراء ما ورد في الأدبيات الاقتصادية حول مفهوم الاستثمار الأجنبي وأهمية العوامل الواقعة والجارية له وكذلك أهم معوقاته ومفرداته بينما سنعتمد في الجانب العملي على المنهج الوصفي والكمي لتحليل وتفسير العلاقة بين حجم الاستثمار الأجنبي ومؤشرات التنمية الاقتصادية في إثيوبيا خلال الفترة 2000-2021

الدراسات السابقة:

1 .دراسة سراج شيخو [1] 2017

هدفت الدراسة الى معرفة دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تعزيز التنمية الاقتصادية في اثيوبيا بالتركيز على القطاع الصناعي الاثيوبي تأتي الاهمية في تسليط الضوء على عامل الاستثمار الاجنبي الذي تنعكس آثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على التنمية في اثيوبيا . ،تتلخص مشكلة البحث في أنه هل للاستثمار الاجنبي المباشر دور في تحقيق التنمية الاقتصادية في إثيوبيا، وهل الدولة هيئت بيئة استثمارية مناسبة من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. اعتمدت الدراسة على ثالثة فروض وهي ان تحسين المناخ الاستثماري في البلاد يؤدي إلى جذب الاستثمارات الاجنبية في اثيوبيا وهنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي و ان الزيادة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي إلى نمو القطاع الصناعي إتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي والاحصائي. ومن خلال تحليل البيانات توصل البحث الى عدة نتائج اهمها تهيئة المناخ الاستثماري في إثيوبيا يؤثر ايجابا على جذب الاستثمارات الاجنبية و أن تدفقات الاستثمار الاجنبي أثر إيجابا على نشاط وأداء القطاع الصناعي. كما الزيادة في الاستثمار الاجنبي

أدى إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالى مما يؤشر على أن هنالك تنمية اقتصادية في البلاد أوصت الدراسة بالاهتمام بالترويج للاستثمار وبذل المزيد من الجهود الترويجية عبر أحدث الاساليب والتقنيات لتسويق فرص الاستثمار للقطاعات الاقتصادية المختلفة وقطاع الصناعة خاصة و العمل على تهيئة وتحسين بيئة ومناخ الاستثمار من الناحية القانونية و الاقتصادية بمتابعة السياسات الاقتصادية والمالية السليمة في البلاد .

2-دراسة مصطفي أحمد قمر الدين عبدالله [2] (2014)

هدفت الدراسة الي بيان البيئة الاستثمارية ومعرفة الدور الذي يؤديه الاستثمار الاجنبي في التنمية الاقتصادية وعليه لابد من بيان الاثر الناتج من الاستثمار الاجنبي في الناتج المحلي الاجمالي وبيان أثره علي المستوي العام للاسعار، تمثلت مشكلة البحث في ضعف التدفقات النقدية الاجنبية وتعتبر من أهم العقبات التي تعوق عملية التنمية في الدول النامية بصورة عامة والسودان بصورة خاصة . أفترضت الدراسة أن الاستثمار الاجنبي ساهم في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي والعمالية والمستوي العام للاسعار والصادرات في السودان ، حيث اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصل الباحث الي العديد من النتائج أهمها مساهمة الاستثمار الاجنبي في جمالي الناتج المحلي الا ان هذه المساهمة ضعيفة جدا لا تحقق تنمية كبيرة واوصت الدراسة بالعمل علي تهئية البئية الاستثمارية المناسبة لجذب أكبر حجم للاستثمارات الاجنبية من خلال الاهتمام بالبنيات الاساسية وسن القوانين والتشريعات الاستثمارية المشجعة للمستثمرين الاجانب.

3-دراسة دراسة محمد فتحي عوض حسانين [3]: (2011)

هدفت الدراسة الي دراسة النشاط السياحي واثاره في التنمية في جمهورية اثيوبيا من خلال دراسة النشاط السياحي كأحد الانشطة الاقتصادية الناشئة في اثيوبيا ،كما يهدف الي تحقيق اهداف تطبيقية تتعلق بتحليل التركيب الاقتصادي الاثيوبي وتحديد المشكلات التي تواجه النشاط الاقتصادي ، افترضت الدراسة مدي تأثر اثيوبيا الجغرافية والجيلوجية من حيث بعدها عن البحر الاحمر وعزلتها فوق هضبة مرتفعة من سطح البحر وأثر ذلك عن طرق المواصلات والاتصال السريعة وكذلك مدي أثر البعد النسبي عن البحر من حيث كونها دولة حبيسة لا تطل مباشرة علي طرق النقل والموصلات الهامة في العالم الامر الذي نتج عنه ضعف الهيكل الاقتصادي الاثيوبي وتخلفه وبالتالي تدني مستوي الوظائف ومستوي الدخول في اثيوبيا عامة ،وقد اتبع الباحث المنهج التاريخي التطوري خلال معظم الدراسة لتتبع تاريخ الاقتصاد الاثيوبي ، واعتماده علي المنهج الوصفي التحليلي .

المحور الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي:

يلعب الاستثمار الأجنبي دورا مهما في دعم اقتصاديات معظم الدول النامية ، ويبدو ذلك جليا من خلال الزيادة الكبيرة التي طرأت على حجم التدفقات الاستثمارية ، وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة هي الاتجاه نحو اقتصاد السوق وتحديد نظم التجارة والاستثمار ،فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي وقد أعطي الاستثمار الأجنبي دفعة هامة لمسيرة التكامل الاجتماعي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له ، ومع نشوء شبكة عالمية من الروابط المتعددة زادت حركة التجارة بشدة كما تبنت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات طابع عالمي للاستفادة من الوفورات الناجمة عن التخصص وتوزيع الأنشطة لذلك يسلط هذا المبحث الضوء على تعريف وأهمية الاستثمار الأجنبي ومن ثم يتناول العوامل الدافعة لجذب الاستثمار الأجنبي و محددات ومعوقات الاستثمار الأجنبي.

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي:

ينطوي الاستثمار الأجنبي على تدفقات رأس المال من بلد إلى آخر ، ويمنح حصص ملكية واسعة في الشركات والأصول المحلية. يدل الاستثمار الأجنبي على أن للأجانب دورًا نشطًا في الإدارة كجزء من استثماراتهم. يميل الاتجاه الحديث نحو العولمة ، حيث تمتلك الشركات متعددة الجنسيات استثمارات في مجموعة متنوعة من البلدان [4]

يعكس الاستثمار الأجنبي المباشر هدف إنشاء مصلحة دائمة من قبل مؤسسة مقيمة في اقتصاد واحد (مستثمر مباشر) في مؤسسة (مؤسسة استثمار مباشرة) مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر المباشر. تعني الفائدة الدائمة وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر ودرجة كبيرة من التأثير على إدارة المشروع. ملكية مباشرة أو غير مباشرة من 10 ٪ أو أكثر من قوة التصويت 26 .of25 في المقابل ، يستخدم دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي التصنيف القطاعي ، بدلاً من تصنيفات الصناعة ، باعتباره التصنيف الرئيسي لهيكل الاقتصاد لجميع فئاته الوظيفية .26 بشكل عام ، الأسهم العادية هي نفس قوة التصويت. ومع ذلك ، قد تكون هناك حالات لا تمثل فيها سلطة التصويت بأسهم عادية. في مثل هذه الحالات ، يجب على المجمعين تحديد سلطة التصويت [5].وعرفه فريق آخر بأنه قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة [6]

وهي تلك المشاريع الاستثمارية التي تجاوزت حدود الدول الأم (صاحبة الموارد الاقتصادية (يهدف جني الأرباح ، وتحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية أو السياسية والاجتماعية المختلفة.

ويعرف الاستثمار الأجنبي بأنه عبارة عن الاستثمار الناشئ عبر الحدود نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة بهدف جني الأرباح ،وتحقيق المنافع المتحققة ، ومنها تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت الملكية كاملة أو بالاشتراك . بنسبة عالية مع رأس المال الوطني بما يكفل لها السيطرة على إدارة المشروع. [7]

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي:

يساهم رأس المال الأجنبي في تنمية اقتصاديات العديد من الدول التي كانت تعد متخلفة وحاليا أصبحت من الدول التي تقف على قمة التقدم الاقتصادي والصناعي [8]

فقد ساعدت رؤوس الأموال الأجنبية اقتصاديات دول جنوب وشرق آسيا وأوصلتها إلى مراحل التقدم المنشود.

وبدأت الأهمية للاستثمارات الأجنبية تزيد بالنسبة للدول المتخلفة بعد الانفتاح والتحول الملموس في الفكر الاقتصادي خصوصا للدول الآخذة في النمو وقيامها باتخاذ إجراءات من شأنها أن توفر مزيد من الضمانات والتسهيلات لاجتذاب رؤوس الأموال لتشارك جنبا إلى جنب في عملية التنمية مع الاستثمارات المحلية وتكمن أهمية الاستثمارات الأجنبية في إقامة التقنية التكنولوجية اللازمة والمعرفة بالأساليب المتطورة في تسويق المنتجات . وحيث أن الاستثمار الإنتاجي يعلب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وإن أهمية هذه الاستثمارات تتركز على نقل التكنولوجية وأساليب الإنتاج الحديثة، الكفاءة التنظيمية ، الخبرات الإدارية التسويقية وتوسيع القاعدة الصناعية وتنويع الإنتاج واقامة صناعات تصديرية وأخرى لإحلال الواردات والصناعات ذات الكثافة الرأسمالية ، إنشاء الصناعات التي تحقق الاستقلال الأمثل للموارد المتاحة والتجهيزات القائمة ولتحقيق هذا الدور المهم للاستثمارات سعت الدول لجذبها عن طريق توفير مناخ ملائم لها، وإنها تحقق معدلات نمو اقتصادي عالي ومن ثم الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل لاقتصادها الوطني بحيث تقوم باستقلال جميع الموارد الاقتصادية المتوفرة من عمالة وموارد أولية والتي تكون غالبتيها غير مستقلة نظرا لعدم توافر

مقومات استقلالها كما تقوم الدول بجذب الاستثمارات الأجنبية لتوفير فرص عمل جديدة لعمالتها الوطنية التي تعاني من نسبة بطالة مرتفعة [9]

ثالثا:العوامل الدافعة لجذب الاستثمار الأجنبي:

اعتمدت أغلب الدول المتقدمة منها والنامية علي العديد من السياسات بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية وشكلت تدفقات الاستثمار الأجنبي هدفا لأغلب الحكومات نظرا للعديد من المنافع والمزايا التي ترافق اجتذاب الاستثمارات الأجنبية [10]وأن هنالك بعض العوامل التي تدفع بالدول إلى الدخول في ميدان الاستثمار الأجنبي من أهمها:

1- الوصول إلى أسواق جديدة أو تحقيق اختراق أكبر للأسواق الأجنبية العالمية.

2- تعظيم الأرباح: حيث أن اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدول المستثمرة والمضيفة تعتبر من أهم العوامل لتوجيه الاستثمار تبعا للميزة النسبية التي تتوافر في الدول المضيفة.

3- تجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة والاستثمار ومنها الرسوم العالمية على الواردات أو فرض رسوم جديدة عليها من أجل مكافحة الاغراق.

طبيعة بعض أنواع الصناعات التي تقوم بها بعض الشركات مثل الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للتقنية التي يمكن للشركات استغلالها مما تتمتع به من مزايا تقنية وإنتاجية في الأسواق العالمية أو في مجال الصناعات ذات التكاليف العالية في البحوث والتطوير وفي المنتجات ذات دورات الحياة الأقصر مما يتطلب ضرورة التواجد في الأسواق العالمية الرئيسية [11]

رابعا:محددات ومعوقات الاستثمار الأجنبي:

يرتبط حجم الاستثمار الأجنبي دائما بمقدار الحماية الموضوعية والإجرائية التي تتمتع بها الاستثمارات الأجنبية في الدولة المضيفة للاستثمار ، حيث أن المستثمر يبحث دائما عن العوامل التي تساعده في تحقيق الربح وتبعده عن العوامل التي تكبده الخسارة، وبما أن الاستثمار الأجنبي يمثل رأس مال خارجي وافد إلى الدولة المستقطبة للاستثمار فإنه بالتالي يخضع للقواعد القانونية السارية فيها ، سواء من حيث تنظيم الملكية او من حيث مدى تدخل الدولة فيها [12]

ويقصد بمحددات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسات وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية في منطقة أو دولة معينة وتعد الظروف السالفة الذكر عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتحجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي يختلف من دولة إلى أخرى ولاشك أن درجة تأثير العوامل المذكورة تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية [13].

ويمكن تقسيم هذه المحددات العامة الي مجموعتين:

المجموعة الأولى : المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي:

1-الاستقرار الاقتصادي: ويتمثل في تحقيق توازن الاقتصاد الكلي ، وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ومن أهم المؤشرات المعتمدة في الحكم على المناخ الاقتصادي للاستثمار ما يلي:

-عناصر الاقتصاد الكلي : استقرار سعر الصرف ، التحكم في معدل التضخم، معدل الفائدة ، توازن الميزانية العامة توازن ميزان المدفوعات.

-السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل الدولة المضيفة : سياسة التجارة الخارجية، السياسة الضريبية، السياسة التمويلية ، السياسات الاستثمارية ، سياسة الخصخصة.

-الحوافز الاستثمارية لجذب الاستثمار الأجنبي :حرية تحويل الأموال ،الحوافز الجباية والجمركية للاستثمار ، القوانين الاجتماعية الخاصة بتنظيم العمل ، الإجراءات الإدارية الدقيقة بالاستثمار.

-ضرورة استقلالية النظام القضائي، وتوفر الشفافية في المجال الاقتصادي.

2-الاستقرار السياسي : يعتبر توافر الاستقرار السياسي شرطا ضروريا وأساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار.[14]

المجموعة الثانية: المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي:

1-حجم السوق ومعدل نموه : يعتبر حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة علي قرار توطين الاستثمار الأجنبي فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسوقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار.

2-توافر الموارد البشرية المؤهلة : تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية فوجود عمالة غير مؤهلة بشكل جيد لا يعتبر عنصرا جاذبا للاستثمار.

3-توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة الذي يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك والتي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي سنويا ، كما أن خصخصة المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب، ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى.

4-وجود قاعدة متطورة لوسائل الاتصال والمواصلات [15]فكلما توفرت وسائل الاتصالات والمواصلات بين الدولة والمستثمرين الاجانب عمل ذلك علي جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية فيما يحقق فوائد ومكاسب اقتصادية بالنسبة للدولة المضيفة

المحور الثاني: ملامح رئيسية عن الاقتصاد الإثيوبي:

يتناول هذا المحور ملامح رئيسية عن الاقتصاد الاثيوبي حيث يتكون من عدة نقاط تتعلق بالموقع الجغرافي و السكان في اثيوبيا مكونات الاقتصاد الإثيوبي والاستثمارات الأجنبية في إثيوبيا- المكاسب والفرص وذلك من خلال النقاط التالية :

أولا: الموقع الجغرافي والسكان في إثيوبيا:

تقع جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية في إقليم شرق إفريقيا في منطقة القرن الإفريقي وتبلغ مساحتها مليون كلم مربع.

تحاط إثيوبيا بست دول هي : من الغرب السودان الشمالي ، ودولة جنوب السودان بأطول حدود تبلغ 1506 كلم تمتد من شرق استوائية من دولة جنوب السودان إلى ولاية كسلا في دولة شمال السودان يحيطها من الشرق والجنوب الشرقي الصومال بحدود تبلغ 1600 كلم تحدها شمالا إريتريا بطول 912 كلم ثم كينيا في الجنوب بحدود طولها 861 كلم وأخيرا جيبوتي بحدود تبلغ 399 كلم.

تقع إثيوبيا على هضبة مرتفعة تعلوها سلسلة من الجبال يتصل بينها الوادي الأخدودي العظيم وتبلغ أعلى نقطة 4533 متر وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة 15% أي ما يعادل 300 مليون فدان ينبع النيل الأزرق من بحيرة تانا في مدينة (بحر دار) عاصمة إقليم الأمهرا بغرب إثيوبيا ينحدر من الهضبة الإثيوبية أكثر من مائة نهر ونهير نحو نهر النيل الأزرق ب 83 %من تدفقاته السنوية كما نجد نهر النيل الرئيسي بعد التحامه بالعطبراوي ، ب 86% من جملة إيراده السنوي.

يبلغ عدد التعداد السكاني ما يقارب 90 مليون نسمة حسب آخر تقديرات وبذلك تأتي إثيوبيا في المرتبة 15 عالميا ، يتصف الشعب الإثيوبي بالشك والحذر ويصدق فيهم قول الرسول صلى الله عليه وسلم(اتركوا الأحباش ما تركوكم [16].

تنقسم إثيوبيا إلى سبعة مجموعات إثنية أساسية هي حسب الحجم ، الأرومو ويشكلون 32.1% والأمهرا 30.1% التجراي 6.2 %، الصومال 5.9% القرافي 9.3% ، السدامو 3.5% الولايتا 2.4% بالإضافة إلى مجموعات شعوب الجنوب وآخرين [17]12.4%

ثانيا:مكونات الاقتصاد الإثيوبي:

لقد مرت إثيوبيا زمنا طويلا باقتصاد ضعيف متقلب بين احتكار العائلة الإمبراطورية المالكة لكل شيء في كنف الإمبراطور (هيلاسلاسي) مرورا بعصر اقتصاد الفوضى والتناحر السياسي منذ سقوط الإمبراطور وبداية حقبة منظومة حكم الجنرالات (تفرتيتي وأمان عندوم) ومن ثم حقبة اقتصاد الحرب الضروس التي قادها (منقستو) ضد إريتريا، وتعد إثيوبيا حاليا من أكثر الدول فقرا في العالم، وإن نجحت في الأخير في استقطاب مزيد من الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية (سد الألفية) المتوقع انعكاساتها على حياة الأسكا مستقبلا ، وحيث يتكون الاقتصاد الإثيوبي من الآتي:

1-الثروة المعدنية؛

على الرغم من أنه يتم استخراج كميات صغيرة حاليا من معادن الذهب والبلاتين والرخام والجرانيت والتانتاليم إلا أنه من المتوقع أن يصبح التعدين قطاعا مهما في مستقبل الاقتصاد الإثيوبي.

2-الإنتاج الزراعي – الرعي – الصيد"

تتمثل أهم الحاصلات الزراعية في البن والتين والقمح والشعير والذرة والقطن وقصب السكر والشاي والفواكه والتبغ والبذور كما دخل القات حديثا كمحصول نقدي ، وتعد إثيوبيا الأولي على مستوى القارة في مجال الثروة الحيوانية حيث تقدر ب 69.9 مليون رأس من الماشية و21.7 مليون رأس من الأغنام و16.7 مليون رأس من الماعز تقوم عليها صناعة الجلود واللحوم المحفوظة [18]

3-الصناعة والطاقة:

تتمثل أهم الصناعات في الأغذية والمنسوجات والجلود ومواد البناء بجانب استخراج الذهب وأملاح الصودا وأملاح البوتاسيوم ، بلغ إنتاج إثيوبيا من الكهرباء، 1.36% بليون كيلو وات في الساعة تذهب معظمها للاستهلاك المحلي. وقياسا على كل ما ذكر نستخلص الآتي:

1- يعتمد الاقتصاد الإثيوبي بصورة واضحة على العوائد من تحويلات الآلاف من اللاجئين الإثيوبيين بأوربا (الولايات المتحدة الأمريكي).

2- اعتماد الاقتصاد الإثيوبي على أموال المعونة الأمريكية السنوية [19]

ثالثا: الاستثمارات الأجنبية في إثيوبيا- المكاسب والفرص:

ذكر تقرير أرنست أند يونغ أن الاستثمار الأجنبي في إثيوبيا سيسجل متوسط 1.5% مليار دولار سنويا على مدى السنوات المقبلة ارتفاعا من 1.2% مليار دولار ويتوقع التقرير أن تحتل أثيوبيا مرتبة بين أكبر أربعة مراكز للتصنيع في إفريقيا بحلول عام 2025م وقبل سبع سنوات لم تستطع البلاد استقطاب استثمارات من الخارج سوي بنحو 108.5 مليون دولار فقط ووفقا لتقديرات البنك الوطني الإثيوبي بلغت الاستثمارات الأجنبية في إثيوبيا بنحو 3.6 مليار دولار ، وجرى تقديم تراخيص لنحو 2146 مستثمرا أجنبيا شاركوا في استثمارات تزيد قيمتها على 187 مليار دولار خلال الفترة نفسها ،كما تم تنفيذ 637 مشروعا استثماريا وفقا لوكالة الأنباء الإثيوبية [20]

وبناء على ذلك فإن لإثيوبيا فرصا استثمارية لابد أن تستغلها من أجل الحصول على المزيد من المكاسب الاستثمارية وهي النحو التالي:

1-فرصة الاستثمار في الخدمات المالية في إثيوبيا:

استفاد قطاع الخدمات المالية في إفريقيا بشكل كبير من البنوك الدولية التي تستثمر في عمليات التوسع والأسهم الخاصة لكن هذا النشاط غائب في إثيوبيا التي تعد تاسع أكبر اقتصاد في إفريقيا وتأتي اكبر البلدان الإفريقية من حيث عدد السكان، إذ يبلغ عدد سكانها نحو 90 مليون نسمة.

وعلى الرغم من عدد السكان الكبير ونمو الناتج المحلي الإجمالي في إثيوبيا يمثل فرصة للخدمات المالية ، لكن هنالك نسبة كبيرة جدا من السكان ليس لديهم حسابات مصرفية ولا يمكنهم الحصول على الخدمات المالية.

ويتركز العدد الأكبر من السكان الذين يمكنهم الحصول على الخدمات المالية في إفريقيا في موريشيوس وجنوب إفريقيا بنسبة 82% و58% على التوالي اعتبارا من عام 2012م في حيث يقدر الخبراء أن نسبة سكان إثيوبيا الذين لا يمكنهم الحصول على الخدمات المالية تتراوح بين 58 %أي.90%

ومع تحول اقتصاد إثيوبيا نحو الساحة الدولية ، فقد أصبحت هنالك حاجة إلى توفير بنية تحتية مالية تسهل حصول المجتمعات على الخدمات المالية التي تعتمد عليها ويعد توفر الخدمات المصرفية عبر الجوال مؤخرا خطوة نحو تحقيق ذلك.

2-فرص الاستثمار في خدمات الاتصالات في إثيوبيا:

وفقا للخبراء فإن انتشار الجوالات في إثيوبيا يتراوح بين 10% إلى 15% بينما ينتشر الإنترنت بنسبة تقل عن 1% ، ويرجع ذلك إلى البنية التحتية السيئة ، والأسعار المرتفعة، ما يعني أن قطاع الاتصالات يمثل فرصة كبيرة للمستثمرين في إثيوبيا نظرا لعدد السكان الكبير الذي يحتاج إلى خدمات الجوالات والإنترنت ويفتقر إليها.

3-فرص الاستثمار في معدات البناء الثقيلة في إثيوبيا:

تنفق الحكومة الإثيوبية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي على البنية التحتية كجزء من خطتها التنموية ، ويستفيد قطاع معدات البناء الثقيلة خاصة الاسمنت والصلب من هذا الاتجاه بشكل كبير [21] ويمثل ذلك فرصة كبيرة أمام المستثمرين للاستثمار في هذا القطاع خاصة وان إثيوبيا تقدم واحدة من أدني تكاليف الطاقة في القارة ومع تشييد السدود المائية في السنوات القادمة ستوفر الحكومة الإثيوبية الطاقة الرخيصة للسكان وستجعل إثيوبيا مصدرا معتمدا للطاقة في المنطقة.

4-فرص الاستثمار في التعليم في إثيوبيا:

على الرغم من أن إثيوبيا لديها أكثر من 30 جامعة في أنحاء الدولة ومدارس في معظم القوى ، لكن نسبة المتعلمين تبلغ 42% فقط.

ومع تحسن مستوى التعليم الابتدائي وزيادة عدد الطلاب الذين يذهبون إلى المدارس الابتدائية ، سوف تكون للمدارس الثانوية والجامعات ومراكز التدريب المهني جاذبة للاستثمار الخاص.

ويوفر الاستثمار في هذا القطاع عدة فرص لتطوير البنية التحتية والتوسع حتى خارج الحدود إذ يحتاج سكان دول إفريقيا إلى مدارس ثانوية أفضل لأن الشركات والمستثمرين يحتاجون إلى مستوى عال من التدريب وقد قامت إحدى الجامعات الإثيوبية بالفعل بالتوسع في انشاء جامعات لها في الصومال.

ومن الممكن أن يواجه المستثمرين تحديا خاصا بانخفاض دخل الأفراد في إثيوبيا إذ قدر دخل الفرد ب 450 دولار عام 2012م أي أقل من ثلث دخل الفرد في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والذي يبلغ نحو 15.35 دولارا.

ويمكن للتكنولوجيا توفير خدمات الاتصالات أن تقلل من تكاليف التعليم من خلال توفير التدريب عبر الإنترنت كما يمكن عقد شراكات بين المؤسسات التعليمية في إثيوبيا والمؤسسات التعليمية في الدول المتقدمة مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة لإثراء تجربة الطلاب.

5-فرص الاستثمار في السلع الاستهلاكية والأعمال الزراعية في إثيوبيا:

تمثل الزراعة والثروة الحيوانية أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي في إثيوبيا ، ويعمل بهذا القطاع أكثر من 60 %من القوة العاملة. ونظرا لأن إثيوبيا لديها أكبر ثروة حيوانية في إفريقيا فان الحكومة تركز بشكل كبير على قطاع الزراعة والثروة الحيوانية إذ تقدم وكالة التحول الزراعي ATA نصائح للمزارعين لتحسين مهارات الزراعة وتحسين الري وغير ذلك من نصائح تساعد على تطوير الزراعة.

وتتميز إثيوبيا بمناخ وأراضي صالحة للزراعة كما أن قطاع الثروة الحيوانية والدواجن والأسماك لديه فرصة كبيرة للنمو إذ يبلغ استهلاك منتجات الألبان 17 لترا للفرد الواحد في السنة ما يعني أن هناك فرص كبيرة للاستثمار في إنتاج الألبان إلى جانب القطاع الزراعي وقطاع الأسماك الذي يحتاج إلى الكثير من المستثمرين [22]

المحور الثالث : دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية في إثيوبيا:

يتناول هذا المحور دور الاستثمار الاجنبي في التنمية الاقتصادية في اثيوبيا ،يتكون هذا المحور من نبذة عن الاستثمار الاجنبي في اثيوبيا ومن ثم مسيرة التنمية الاقتصادية في إثيوبيا واخيرا دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية.وذلك من خلال النقاط التالية :

أولا:نبذة عن الاستثمار الأجنبي في إثيوبيا:

ندرك أن البلدان الإفريقية تمتلك موارد كبيرة وفي جميع الميادين ، الموارد المعدنية والنفطية والموارد الزراعية والموارد السمكية وموارد الغابات ، ولكن هذه الموارد لا تجهز بطريقة مفيدة في إفريقيا وبالأخص إثيوبيا وهذا يشكل فرصة كبيرة ضائعة لإثيوبيا خاصة وإفريقية بصورة عامة[23]

لذلك هذه الموارد تمثل مجالات استثمارية قوية بجانب فرص أخرى متاحة في بناء المنشآت الأساسية والبني التحتية كبناء الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ وتوليد الكهرباء والسدود والخزانات وإمداد الماء ، ومنشآت أساسية أخرى في مجال الخدمات المختلفة أو إعادة تأهيل وبناء لما تقدم عده من ذلك.

كذلك من أهم الموارد التي تمثل مجالات استثمارات قوية في إثيوبيا مجال الاستثمار في الموارد البشرية باعتبار أن المورد البشري تقاس به ثروة الأمم ، فهي على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في إثيوبيا ، وقد أصبح العنصر البشري الإثيوبي ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية ، ومع كل هذه الإمكانات من الموارد البشرية إلا أنه مازال الاستثمار فيها محدودا وبالأخص في مجال التنمية البشرية برغم اهتمام الجهات المستثمرة الأجنبية بالتنمية الحضارية للمجتمع الإثيوبي والبيئة والصحة وزيادة معرفة الفرد والارتقاء به وبدرجة وعيه وقدراته عن طريق التعليم والتدريب [24]

وقد اعترفت الحكومة الاثيوبية بأهمية الاستثمار الاجنبي للبلاد وفتحت العديد من القطاعات الاقتصادية للمستثمرين الاجانب . وعلي الرغم من المحاولات العديدة التي قامت بها الحكومة لتشجيع المستثمرين الاجانب فان تدفقات الاستثمار الاجنبي منخفضة جدا وبلغ متوسط تدفقات الاستثمار الاجنبي السنوي الي اثيوبيا خلال الفترة 2013-2018 بلغ 830.364.56 مليون دولار فقط وهو ما يمثل 1.56 في المائة من تدفقات الاستثمار الاجنبي الي افريقيا انظر جدول رقم .(1)

جدول رقم: 1

يوضح تدفقات الاستثمارات الاجنبية في اثيوبيا خلال فترة الدراسة(مليون دولار)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تدفقات الاستثمارات الاجنبية	1. 344	1 .855	2. 627	3.989	4 .017	3 .310
تدفقات الاستثمارات الاجنبية الي الخارج	-	-	-	-	-	-

المصدر :World Investment Report 2019

شكل رقم: 2

يوضح تدفقات الاستثمارات الاجنبية في اثيوبيا خلال فترة الدراسة(مليون دولار)

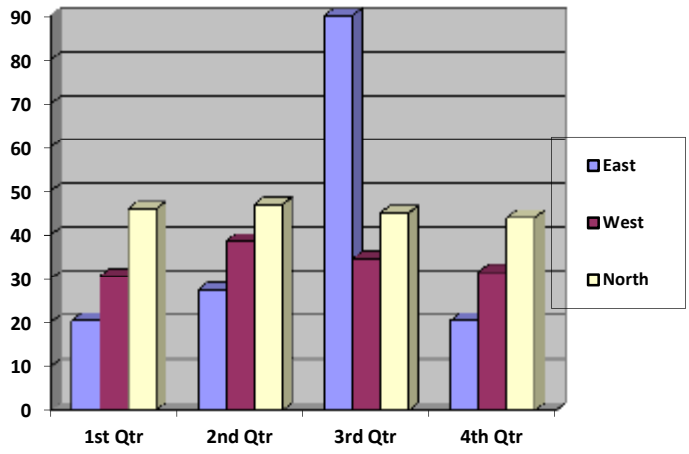

المصدر:إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات الجدول رقم 1

نلاحظ من الجدول (1) الذي يوضح تدفقات الاستثمارات الاجنبية في اثيوبيا خلال الفترة 2013 -2018 ان اثيوبيا لم تكن لها تدفقات للاستثمارات الاجنبية الي الخارج وانما فقط هنالك تدفقات استثمارات اجنبية الي داخل اثيوبيا حيث بلغت تدفقات الاستثمارات في العام 2013 حوالي 1.344 دولار بينما زادات تدفقات الاستثمارات الاجنبية الي 1.855 دولار في العام 2014 وارتفعت في العام 2015 حيث بلغت الاستثمارات الاجنبية حوالي 2.627 دولار وفي العام 2016 ارتفعت حصيلة الاستثمارات الاجنبية حتي بلغت 3.989دولار فيما ارتفعت الي 4.017 دولار في العام 2017 انخفضت معدلات الاستثمارات الاجنبية عن سابقتها حتي اصبحت 3.310دولار .

يمثل الاستثمار في إثيوبيا 23% من إجمالي الاستثمارات الاجنبية [25]ويعزي هذا الانخفاض نظرا لمناخ الاستثمار غير المواتي باعتبار أن بلدان إفريقيا ما زالت موقعا مرتفع التكلفة والمخاطر بالنسبة للمستثمرين الأجانب إذ يتراوح عدد الإجراءات الخاصة ببدء النشاط التجاري في القارة الإفريقية بين 5 إجراءات في دولة مدغشقر و20 إجراء في غينيا الاستوائية على سبيل المثال ، ومن حيث الوقت المستغرق لإتمام إجراءات بدء النشاط تصل الفترة المستغرقة لإنهاء إجراءات بدء النشاط أي 7 أيام في مصر و6 أيام في كل من موريشيوس وزامبيا وبوركينافاسو ، ومدغشقر 2332 يوما في غينيا – بيساو وهي أطول دول إفريقيا من حيث فترة إنهاء إجراءات بدء النشاط التجاري ،

أضف إلى ذلك هروب رؤوس الأموال Capital flight حيث تشير التقديرات إلى أن رصيد رؤوس الأموال الهاربة من اثيوبيا هو اكبر من رصيد ديونها الخارجية مما يدفع بعض المحللين إلى الاستنتاج بأن اثيوبيا هي دائنة صافية إزاء بقية دول افريقيا وأوضحت الدراسات بأن 33 دولة في إفريقيا فقدت 418 مليار دولارا أمريكي خلال الفترة 1970- 2010م بما يفوق في حجمه المساعدات الإنمائية الرسمية 659)ODA مليار دولار) والاستثمار الأجنبي المباشر306) FDU مليار دولار) التي تلقتها هذه الدول مجتمعة لنفس الفترة والبلدان الغنية بالنفط هي الأكثر من بين تلك الدول التي شهدت هروبا لرأس المال – إذ شكلت رأس المال الهارب 72% من رأس المال الهارب من دول المجموعة (591 مليار دولار) لنفس الفترة.

فبالتالي يؤثر هروب رؤوس الأموال سلبا على الإجراءات الحكومية في إثيوبيا من خلال تقليله القاعدة الضريبية ومن ثم حصيلة الضرائب ، كذلك فإن هروب رؤوس الأموال يقلل من رصيد الثروة والدخول مما يعني تآكل القاعدة الخاضعة للضريبة وبالتالي الميل نحو المزيد من الاقتراض للوفاء باحتياجات الإنفاق العام [26]

ثانيا : مسيرة التنمية الاقتصادية في إثيوبيا:

إن نجاح أو فشل سياسات التنمية يعتمد بدرجة كبيرة على البيئات والسياسات والإستراتيجيات الوطنية، إضافة إلى ذلك فإن أي اقتصاد نامي يتأثر بالظروف والسياسات الدولية وكذا سياسات الدول الأخرى والمنظمات الدولية وتعد إثيوبيا على الرغم من كونها لا تزال دولة فقيرة ضمن قصص النجاح فيما يتعلق بسياسات التنمية التي نفذتها حكومة تتمتع بالإصرار والإرادة ، ففي اقل من عشرين سنة فقد حولت الحكومة الإثيوبية البلد من آلة الحرب الأهلية والمجاعة إلى واحدة من الدول التي تطمح إلى تحقيق أهداف تنموية علما بأن طموحها قد تجاوز هذا الحد ويتوقع أن تتحول إثيوبيا إلى مجتمع متوسط الدخل في غضون العشر سنوات أو الخمسة عشر سنة، والجدير بالذكر أن التنمية في إثيوبيا تتبع المبادئ التالية:

1. تحليل نقدي للمشاكل والفجوات في الدول النامية والتي تتسبب عن طريق القيادات.
2. الملكية الوطنية لأهداف التنمية واستراتيجياتها والتي تناسب بيئة البلد النامي.
3. الانخراط النشط والفعال للشعب في رسم وتنفيذ السياسات والإستراتيجيات وتقاسم فوائدها ومزاياها.
4. الالتزام الكبير للقيادة السياسية.
5. المراجعة الدورية للسياسات والإستراتيجيات على أساس التقييم المنتظم.
6. بناء القدرات كإستراتيجية وكمبدأ لتحقيق الأهداف وتبني منهج اقتصادي صارم داعم للفقراء [27]

اذن حالة إثيوبيا في مجال التنمية الاقتصادية تمثل العمود الفقري الذي يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية ، ويعتبر محركا لها وتقوم عليها عملية استقرار وبناء الدولة الإثيوبية.

ونسبة لأهمية دور الاستثمار الأجنبي في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية في إثيوبيا جاءت عملية التنمية الاقتصادية كواحدة من أهم الأهداف الاقتصادية اعتمادا على استثماراتها الأجنبية من اجل استقرار الوضع في إثيوبيا.

تشير المؤشرات الاقتصادية الي تأزم الوضع الاقتصادي الإثيوبي وذلك لأن الاقتصاد الإثيوبي يعد من الاقتصاديات الفقيرة التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة البدائية حيث تمثل الزراعة حوالي 60 %من إجمالي القوى العاملة في إثيوبيا رغم هذه الكميات المقدرة التي تحتلها الزراعة بشقيها النباتي والحيواني في الاقتصاد الإثيوبي إلا أنها تعاني الكثير من العقبات مثل الجفاف وقلة التغذيات الحديثة إضافة إلى سوء الممارسة [28]

تشير المؤشرات والإحصائيات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في إثيوبيا مقوم بالقوة الشرائية في الولايات المتحدة الأمريكية ،بلغ حوالي 77.47 مليار دولار حسب تقديرات عام 2009م أما الناتج المحلي الإجمالي مقوما بسعر الدولار الرسمي فيساوي 32.32 مليار دولار ، بمعدل نمو سنوي بلغ 8.72 لنفس العام 2009م.

يمثل قطاع الزراعة فيه حوالي 118.8% ، الصناعة 12.9% أما الخدمات فتمثل 38.81 % تأتي التجارة في المرتبة الثالثة بعد الزراعة وتربية الحيوان من حيث التأثير على الاقتصاد.

تبدو الملاحظة واضحة بأن مؤشرات الميزان التجاري الإثيوبي عاجز بقيمة كبيرة وهو سمة معظم الدول النامية ، تمثل الصادرات فيه 1.657 مليار دولار أما الواردات فقد بلغت 7.093 مليار دولار أي أن هنالك عجزا يقدر بحوالي 5,436 مليار دولارا حسب إحصائيات 2009م.

ونجد أن أهم الدول المستوردة من إثيوبيا هي الصين 10.87% ألمانيا 9.75% المملكة العربية السعودية 7.39% الولايات المتحدة 7.21 %هولندا6.38% ، السويد 5,33% السودان 4.53 % ، بلغاريا 4% وتأتي بعدها كل من جيبوتي ، إيطاليا واليابان بنسب ضئيلة حسب إحصاء 2009 أما أهم المصدرين لإثيوبيا فهم الصين 14.47% ، المملكة العربية السعودية 8.41 %الهند 7,65% الولايات المتحدة الأمريكية 4.3. %

وتبدو الملاحظة واضحة بتلك وتأخذ الدول العربية في قائمة الدول المستوردة من إثيوبيا ، الأمر الذي يعكس ضعف وقلة العلاقات الاقتصادية والتي تبني عليها بقية العلاقات وعموما جاءت المؤشرات الاقتصادية العامة للاقتصاد الإثيوبي بحسب تقديرات 2009م بأن متوسط تحسين دخل الفرد من الناتج القومي 900 دولار ، نسبة السكان تحت خط الفقر 78.7% من إجمال السكان سحب إحصائيات 2005-2006 ، معدل التضخم 8.5% وصافي الحساب الجاري (سالب) 2.243 – مليار دولار.

ثالثا : دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية:

الدور المحتمل للاستثمار الأجنبي في البلدان المضيفة مسألة جدلية ، ويركز البعض على الفوائد التي يمكن الحصول عليها من الشركات الأجنبية العاملة في البلدان المضيفة. ويمكن أن تنجم هذه الفوائد عن نقل الموارد التي قد تكون نادرة في البلد المضيف ، وهناك أشخاص يقولون أن الاستثمار الأجنبي هو مصدر هام للتمويل الخارجي الخاص للبلدان النامية، ولذلك سنناقش في هذا الجزء الأدوار التي يلعبها الاستثمار الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية في إثيوبيا من خلال الآتي:

1-دور الاستثمار الأجنبي في زيادة العمالة والأجور:

من بين الدوافع الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي من جانب البلدان المضيفة إمكانياتها لخلق فرص عمل ، بيد أن هناك وجهة نظر معارضة مفادها إن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يقلل من فرص العمل من خلال سحب الاستثمارات وإغلاق مرافق الإنتاج، ومن وجهة النظر العامة ، فإن الاستثمار الأجنبي قادر على زيادة العمالة مباشرة عن طريق إنشاء مرافق جديدة أو بصورة غير مباشرة عن طريق حفز العمالة في التوزيع ، وعموما فإن السبب الرئيسي الذي تتبعه معظم البلدان النامية في جذب الاستثمار الأجنبي هو قدرتها على إيجاد فرص عمل .انظر الجدول رقم (2) والذي يوضح مساهمة الاستثمار الاجنبي في خلق فرص العمل .

جدول رقم(2)

مساهمة الاستثمار الأجنبي في خلق فرص العمل

السنوات	عدد المشاريع	رأس المال	الموظف الدائم	الموظف الموقت
2005	196	2803,819	7.289	11,789
2006	210	10465,209	17.915	17.930
2007	279	6931,134	95,538	127,247
2008	298	6163,243	33,285	38,689
2009	346	11519,093	18,356	21,522
2010	190	7869,554	10,407	18,997
2011	155	13940,194	9,490	12.769
2012	196	7026,926	8.414	4.930
2013	160	8.508.491	19.206	0.039
2014	120	6521.545	14.033	0.564
2015	113	4304,675	18.293	9.872
المجموع	2.163	86043,883	252,226	279.948

المصدر: Source : Ethiopia investment commission:

شكل رقم: 2

مساهمة الاستثمار الأجنبي في خلق فرص العمل

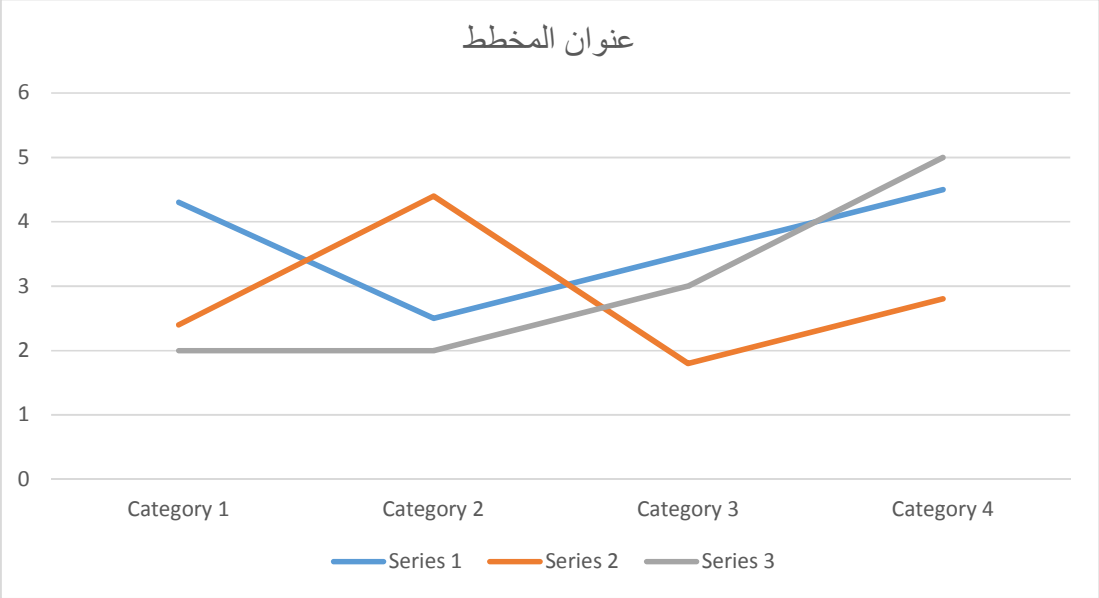

المصدر:إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات الجدول رقم2

2-دور الاستثمار الأجنبي في التطوير التكنولوجي:

ويعتبر التفاعل بين الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا ذا أهمية كبيرة في مناقشة الاستثمار الأجنبي، والسبب في ذلك هو أن التكنولوجيا يمكن أن تلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال والإنتاج وحتى التغييرات في تنظيم العلاقات الاجتماعية.

3-دور الاستثمار الأجنبي في التدفقات التجارية:

يلعب الاستثمار الأجنبي دورا مهما في التدفقات التجارية في البلدان المضيفة بطريقتين ،تتمثل الطريقة الأولى في الربط الخلفي الذي يوفر من خلاله الموردون المحليين مواد خام أو مدخلات لازمة للاستثمار الأجنبي، الطريقة الثانية من خلال الروابط الأمامية التي تمكن العملاء المحليين أو الموزعين خلق سلسلة لبيع المنتجات النهائية أو شبه المصنعة للمستخدمين في السوق، وهناك طريقة أخرى ممكنة لتعزيز التدفقات التجارية عندما تقوم الشركات التابعة باستيراد قطع غيار ومعدات رأسمالية من الشركة الأم التي تقع في البلد الأصلي والجدول رقم (3) يوضح حجم الصادرات والواردات من خلال الاستثمار الأجنبي التي يلعب دورا في التدفقات التجارية من خلال الصادرات والواردات .

جدول رقم (3)

الصادرات والواردات خلال فترة الدراسة

السنوات	الصادرات	الواردات
05/2004م	7331,258	3143,174
06/2005م	8085,376	39873,975
07/2006م	10457,615	45126,438
08/2007م	13649,339	63146,946
09/2008م	15217,753	84677,193
10/2009م	306,26115	108956,272
11/2010م	4432.565	129693,362
12/2011م	54494.767	191587,139
13/2012م	56014,320	199871,016
14/2013م	62242,0000	261837,358
15/2014م	59860,381	33079,233
16/2015م	59726,301	35301,850

المصدر: Source Ethiopia investment commission

نستنتج من الجدول أعلاه ان صادرات البلاد تذهب في الزيادة متوصلة حيث كانت اجمالي الصادرات في 2005م بلغ 7331,25 وارتفعت الصادرات خلال عشر سنوات إلى 59720,301 مما يدل على أن الاستثمارات الأجنبية لها دور كبير في هذه الزيادة كما أن الواردات لها نفس النهج في الزيادة.

شكل رقم: (3)

الصادرات والواردات خلال فترة الدراسة

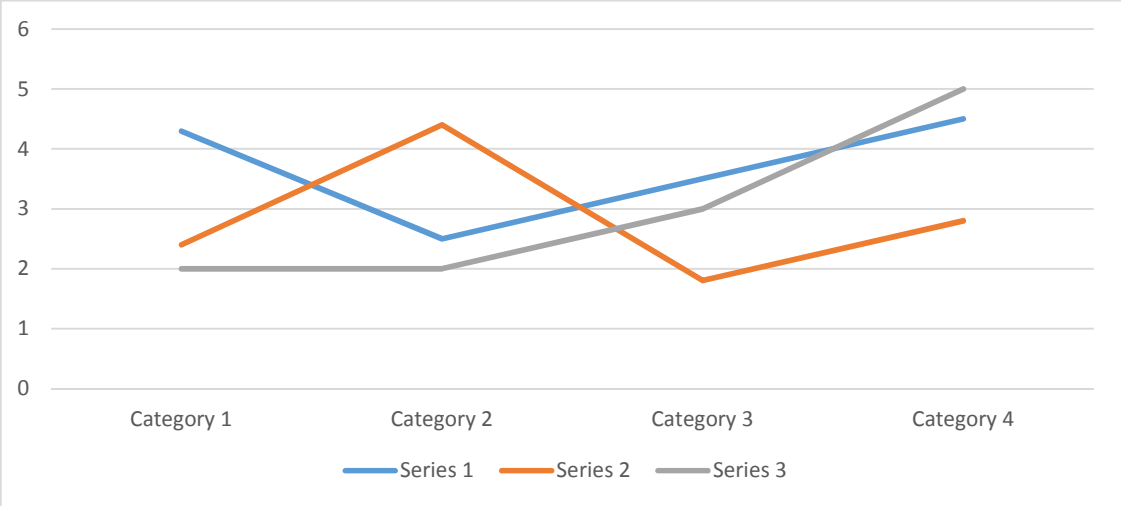

المصدر:إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات الجدول رقم3

4-دور الاستثمارات الأجنبية في الناتج القومي الإجمالي:

الاستثمار الأجنبي له دور في زيادة الناتج القومي الإجمالي في إثيوبيا خلال فترة الدراسة والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم(4)

دور الاستثمارات الأجنبية في الناتج القومي الإجمالي

السنوات	الاستثمارات الأجنبية	الناتج القومى
05/2004م	2.8-3.819	105.415.056
06/2005م	10.465.209	130.333.729
07/2006م	6.931,134	170.280,604
08/2007م	6.153.243	245.836.043
09/2008م	11.519,093	332,060.262
10/2009م	7,869,554	378,134,543
11/2010م	13,940,194	506,079,135
12/2011م	7,026,926	736,612,308
13/2012م	8,508,491	966,921,081
14/2013م	6,521,545	1,060,825,384
15/2014م	4,304,675	1,060,825,384
المجموع	86,044,884	

source :mofed

يوضح الجدول أعلاه ان الزيادة في الاستثمارات الأجنبية ادت إلى زيادة في الناتج القومي الإجمالي بشكل مستمر ، هذا يعني أن الاستثمار الأجنبي له دور إيجابي في التنمية الاقتصادية في البلاد حيث أن الناتج القومي الإجمالي هو المؤشر الرئيسي للتنمية الاقتصادية[29] .

شكل رقم: (4)

دور الاستثمارات الأجنبية في الناتج القومي الإجمالي

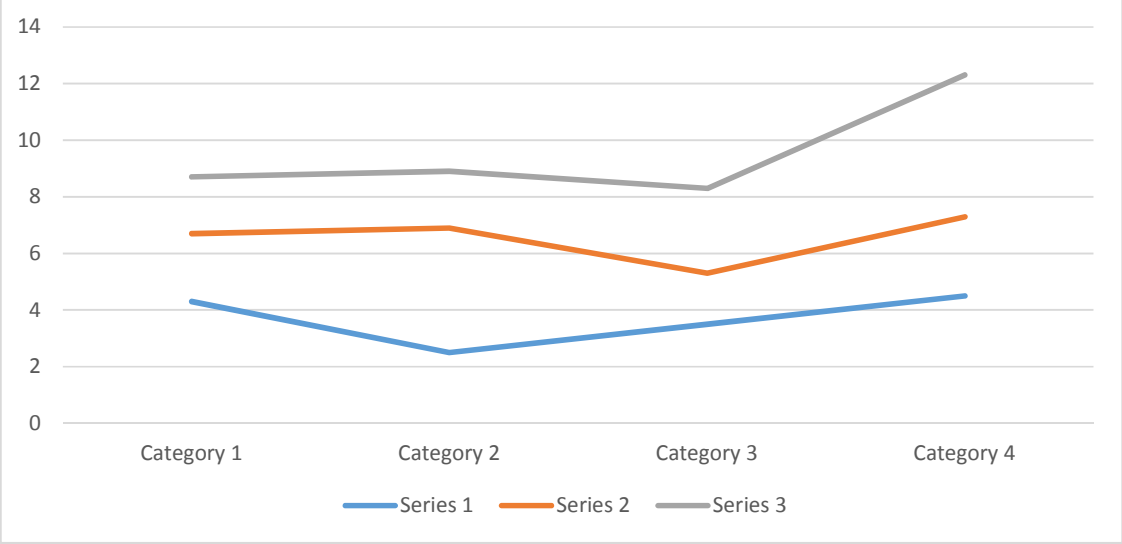

المصدر:إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات الجدول رقم4

المحور الرابع : التحليل القياسي لبيانات الدراسة الميدانية :

تمهيد:

نتيجة للعلاقات المتداخلة بين متغيرات الاقتصاد والطبيعة التبادلية للمتغيرات الاقتصادية —كان لابد من الفهم العميق لهذه العلاقة حتى يتم بناء نموذج قياسي يفسر أثر الاستثمارات الأجنبية على التنمية الاقتصادية في إثيوبيا، وكان لابد من الاستعانة بأدوات التحليل القياسي وذلك باستخدام برنامج Eviews لمعرفة هذا الاثر .

أ–فحص البيانات:

تم فحص البيانات وهي مستقرة في الفرق الاول كما هو موضح في جدول رقم(5) اختبار جذر الوحدة

جدول رقم (5) اختبارج جذر الوحدة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)							
Null Hypothesis: the variable has a unit root							
	At Level						
		GDP	FINV	UNEMP	NIC	INF	
With Constant	t-Statistic	-2.9660	-0.2960	-0.9192	4.0500	-2.8752	
	Prob.	***0.0422***	***0.9202***	***0.7778***	***1.0000***	***0.0524***	
		**	n0	n0	n0	*	
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9087	-1.8670	0.9603	-1.1175	-3.1965	
	Prob.	***0.1650***	***0.6630***	***0.9999***	***0.9197***	***0.0920***	
		n0	n0	n0	n0	*	
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.0352	0.7489	0.0131	8.6596	-1.4875	
	Prob.	***0.2688***	***0.8742***	***0.6842***	***1.0000***	***0.1273***	

		n0	n0	n0	n0	n0	
	At First Difference						
		d(GDP)	d(FINV)	d(UNEMP)	d(NIC)	d(INF)	
With Constant	t-Statistic	-9.1652	-9.3616	-9.1681	-11.4997	-9.1854	
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0000***	
		***	***	***	***	***	
With Constant & Trend	t-Statistic	-9.1394	-9.3978	-10.4961	-19.1215	-9.1307	
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	
		***	***	***	***	***	
Without Constant & Trend	t-Statistic	-9.2195	-9.2195	-9.2195	-9.2195	-9.2195	
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	
		***	***	***	***	***	
Notes:							
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant							
b: Lag Length based on SIC							
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.							
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:							
Dr. Imadeddin AlMosabbeh							
College of Business and Economics							
Qassim University-KSA							

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بتحليل يانات الدراسة في الملحق رقم (1) باستخدام Eviews

ب-تقدير النماذج:

1- تمتلك إثيوبيا إمكانيات ومقومات تمنحها ميزة لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها لحل مشكلة الدخل القومي

جدول رقم(6)

العلاقة بين الاستثمار الاجنبي والدخل القومي

NIC = 51.58 *FINV + 52102420012.3 + 0.92 *NE (-1)		
S. Error	(1.163271)	(2350000000)
R square: 0.967587%		
R square Adjusted: 0.966816%		
F statistic:	1253.786	Sig.0.000
Durbin Watson: 1.908468		

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بتحليل يانات الدراسة في الملحق رقم (1) باستخدام Eviews

لتقييم النتائج اقتصادياً من حيث الاشارات او العلاقات بين المتغير المستقل والمتغير التابع، قد اتت الاشارة موجبة للثابت في النموذج (52102420012.3) وذلك موافق للنظرية الاقتصادية. وكانت اشارة معلمة المتغير المستقل (الاستثمار الاجنبي) موجبة في النموذج (51.58) وذلك غير موافق للنظرية الاقتصادية وهي علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي والدخل القومي وذلك موافق للنظرية الاقتصادية وقياسياً يخلو النموذج من مشاكل القياس.

2-تخلق إثيوبيا لنفسها فرصاً متاحة لتشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية التي تؤثر على الميزان التجاري

جدول رقم(7)

العلاقة بين الاستثمار الاجنبي والميزان التجاري

TB = **0.0000000002*FINV** - 15.720348791 + 3.12*UEE(-1)		
S. Error	(0.034496)	(0.0000000000577)
R square: 0.907853%		
R square Adjusted: 0.905659%		
F statistic: 413.7957	Sig.0.000	
Durbin Watson: 2.087272		

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بتحليل يانات الدراسة في الملحق رقم (1) باستخدام Eviews

لتقييم النتائج اقتصادياً من حيث الاشارات او العلاقات بين المتغير المستقل والمتغير التابع، قد اتت الاشارة سالبة للثابت في النموذج (-15.720348791) وذلك موافق للنظرية الاقتصادية. وكانت اشارة معلمة المتغير المستقل (الاستثمار الاجنبي) موجبة في النموذج (0.0000000002) وذلك موافق للنظرية الاقتصادية وهي علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي والميزان التجاري وذلك موافق للنظرية الاقتصادية. وقياسياً يخلو النموذج من مشاكل القياس.

3-تؤثر السياسات التي اتبعتها إثيوبيا في عملية جذب الاستثمارات الأجنبية في زيادة الدخل القومي

جدول رقم(8)

العلاقة بين الاستثمار الاجنبي والدخل القومي

NIC = 51.58 *FINV + 52102420012.3 + 0.92 *NE (-1)			
S. Error	(1.1644)	(2.350)	(0.042)
R square: 96%			
R square Adjusted: 96%			
F statistic1353.78 :		Sig.0.000	
Durbin Watson:1.9084			

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بتحليل يانات الدراسة في الملحق رقم (1) باستخدام Eviews

لتقييم النتائج اقتصادياً من حيث الاشارات او العلاقات بين المتغير المستقل والمتغير التابع،

قد اتت الاشارة موجبة للثابت في النموذج (52102420012.3) وذلك موافق للنظرية الاقتصادية. وكانت اشارة معلمة المتغير المستقل (الاستثمار الاجنبي) موجبة في النموذج (51.58) وذلك غير موافق للنظرية الاقتصادية وهي علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي و الميزان التجاري وذلك موافق للنظرية الاقتصادية،وقياسياً يخلو النموذج من مشاكل القياس.

4-تؤثر السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها إثيوبيا في عملية جذب الاستثمارات الأجنبية في خفض معدلات البطالة

جدول رقم(9)

العلاقة بين الاستثمار الاجنبي و البطالة

UNEMP = -8.50205831098e-**12*FINV** + 2.63260670524		
S. Error	(0.0000000000335)	(0.067276)
R square: 0.00075%		
R square Adjusted: -0.01087%		
F statistic: 0.0645	Sig.0..800	
Durbin Watson: 0.072079		

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بتحليل يانات الدراسة في الملحق رقم (1) باستخدام Eviews

لتقييم النتائج اقتصادياً من حيث الاشارات او العلاقات بين المتغير المستقل والمتغير التابع، قد اتت الاشارة موجبة للثابت في النموذج (2.63260670524) وذلك موافق للنظرية الاقتصادية. وكانت اشارة معلمة المتغير المستقل (الاستثمار الاجنبي) سالبة في النموذج (-8.50205831098e-12) وذلك غير موافق للنظرية الاقتصادية وهي علاقة عكسية بين الاستثمار الاجنبي ومعدلات البطالة وذلك غير موافق للنظرية الاقتصادية. وقياسياً يخلو النموذج من مشاكل القياس.

5- تؤثر انعكاس تدفقات الاستثمارات الأجنبية على الناتج المحلي الاجمالي .

جدول رقم(10)

العلاقة بين الاستثمار الاجنبي و الناتج المحلي الاجمالي

NIC = 51.58 *FINV + 52102420012.3 + 0.92 *NE (-1)		
S. Error	(0.000000000148)	(0.299796)
R square: 0.697522%		
R square Adjusted: 0.69032%		
F statistic: 96.85311	Sig.0.000	
Durbin Watson: 1.851982		

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بتحليل يانات الدراسة في الملحق رقم (1) باستخدام Eviews

لتقييم النتائج اقتصادياً من حيث الاشارات او العلاقات بين المتغير المستقل والمتغير التابع،

قد أتت الاشارة موجبة للثابت في النموذج (52102420012.3) وذلك موافق للنظرية الاقتصادية. وكانت اشارة معلمة المتغير المستقل (الاستثمار الاجنبي) موجبة في النموذج (51.58) وذلك موافق للنظرية الاقتصادية وهي علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي والناتج المحلي الاجمالي وذلك موافق للنظرية الاقتصادية،وقياسياً يخلو النموذج من مشاكل القياس.

خاتمة:

لقد أثبتت تطورات الأوضاع التنموية في اثيوبيا أن معالجة قضايا التنمية ، و التعامل مع القضايا الأساسية و التي تثقل كاهل الدولة الاثيوبية ،وتلك التي تتعرض لها الدول الافريقية، أصبحت متداخلة متشابكة في معظمها، الأمر الذي يتطلب من الدولة الدخول في المزيد من الاستثمارات الاجنبية والذي يعد أمراً يدخل من باب حسن إدارة الموارد، ويتطلب كذلك جذب المزيد من رؤوس الاموال الاجنبية وتشجيع المستثمرين . وبعد القيام بذلك يتوقع أن يكون للاستثمار الاجنبي دور فاعل في التنمية الاقتصادية في أثيوبيا.

النتائج:

اولا:النتائج العامة

1. لعبت الاستثمارات الأجنبية في اثيوبيا دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفيرها للقيمة المضافة للاقتصاد الوطني.
2. لعبت الاستثمارات الأجنبية في اثيوبيا دورا مهما في التدفقات التجارية عن طريق الصادرات والواردات في البلدان المضيفة .
3. عمدت الدولة الاثيوبية علي جذب الاستثمارات الأجنبية من جانب البلدان المضيفة عن طريق قيامها بخلق فرص عمل مع وجهة النظر المعارضة والتي مفادها إن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يقلل من فرص العمل من خلال سحب الاستثمارات.
4. يعتمد الاقتصاد الإثيوبي بصورة واضحة على العوائد من تحويلات الآلاف من اللاجئين الإثيوبيين بأوربا (الولايات المتحدة الأمريكية)

ثانياً:نتائج التحليل .

1-وجود علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي والدخل القومي وذلك موافق للنظرية الاقتصادية

2- وجود علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي والميزان التجاري وذلك موافق للنظرية الاقتصادية.

3- وجود علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي و الميزان التجاري وذلك موافق للنظرية الاقتصادية.

4- وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الاجنبي ومعدلات البطالة وذلك غير موافق للنظرية الاقتصادية

5- وجود علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي والناتج المحلي الاجمالي وذلك موافق للنظرية الاقتصادية

التوصيات :

1. العمل علي توفر المناخ الاستثماري المناسب يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية لدولة إثيوبيا.
2. الدخول في الاستثمار الاجنبي عن طريق تفعيل التكنولوجيا لما لها دورا في النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال والإنتاج.
3. علي الحكومة الاثيوبية العمل علي استغلال الفرص الاستثمارية في مجال الخدمات المالية وخدمات الاتصالات ومعدات البناء الثقيلة والتعليم والسلع الاستهلاكية والأعمال الزراعية وغيرها ...

4.اهتمام الجهات المستثمرة الأجنبية بالتنمية الحضارية للمجتمع الإثيوبي والبيئة والصحة وزيادة معرفة الفرد والارتقاء به وبدرجة وعيه وقدراته عن طريق التعليم والتدريب .

قائمة المراجع:

1. لؤي فتحي ، العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية ودعم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على النمو الاقتصادي ، ورقة بحثية، المجلة الإلكترونية الشاملة ، العدد الرابع2018 م،
2. محمد سلطان أبوعلي ، مبادئ الاقتصاد التجميعي ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969م ،
3. عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة 3 ، 1991م،

4-James Chen, Foreign Investment, https://www.investopedia.com/terms/f/foreign-investment.asp

5-عصام الدين مصطفي ، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الآخذة في النمو، دار النهضة العربية ،1992 م ،

6- OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment - 4thEdition https://www.oecd.org/investment/fdibenchmarkdefinition.htmThe Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) is an international organization that works to build better policies for better lives. Our goal is to shape policies that foster prosperity, equality, opportunity and well-being for all. We draw on almost 60 years of experience and insights to better prepare the world of tomorrow.

7- Report on, Foreign Direct Investment for Development Maximizing Benefits, Minimsing Costs Overview , Organization for Economic Co-Operation and Development,(OCED), 2002

8-مفتاح عامر سيف النصر ، الاستثمارات الأجنبية : المعوقات والضمانات القانونية، رسالة ماجستير ، غير منشورة، جامعة طرابلس ، ليبيا ، 2013م،

9-مفتاح صالح ، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 43 ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، 2018م

10-حسان محمد سليمان ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا ، دراسة قياسية، بحث منشور ، رابطة الأدب الحديث، العدد 63 ، يوليو 2011م ،

11-حسان محمد سليمان ، مرجع سابق ،

12-جوزيف رامز أمين ، العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول حوض نهر النيل ، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، دولة الإمارات العربية المتحدة ،

13-جوزيف رامز أمين ، مرجع سابق

14-وزارة الخارجية – سفارة جمهورية السودان بأديس أبابا – إثيوبيا – ملامح علاقات مستقبلية بين السودان وإثيوبيا بعد انفصال جنوب السودان ، ورقة وصفية تحليلية يونيو 2015 ، تم تحديثها لفي عام 2011م ،

15-نعمة علي محمد علي ، العلاقات السودانية الإثيوبية في المجال الاقتصادية (فرص التعاون والتحديات) ورقة علمية ، مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار رؤية مستقبلية ، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم ، أكتوبر 2011م ،

16-أسماء الخولي ، إثيوبيا تدخل 2016 من باب التحول الاقتصادي الصعب ، 2 يناير 2015م ، الوحدة الاقتصادية الشرق الأوسط، رقم العدد 13549

17-http.wuuhttp.argaam.com.2:36 pm ./ 11/11/2019

18- http.wuuhttp.argaam.com.2:36 pm ./ 11/11/2019

19-كأسا تكيداهن ، استراتيجيات للاقتصاديات النامية الناجحة ، دروس من إثيوبيا ، ورقة عمل ، غير منشورة،

20-عبدالوهاب الطيب بشير ، التفاعلات الإثيوبية الداخلية وأثرها على توجهات السياسة الإثيوبية نحو العالم العربي ، مجلة دراسات إفريقية ،العدد الثامن والأربعون ،

21-عبدالوهاب الطيب البشير ، مرجع سابق .

22-آدم أحمد سليمان ، تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية في إفريقيا ، مجلة دراسات إفريقية ، العدد التاسع والأربعون ، جامعة إفريقيا العالمية ، الخرطوم ، 20134م ،

23-البيان الوزاري الإفريقي إلى القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، المعتمد في المؤتمر الإفريقي التحضيري للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة المعقود في نيروبي في الفترة من 5 إلي 18 تشرين الأول أكتوبر 2001م

24- تقرير تحت عنوان ، البيئة الاستثمارية في إفريقيا ، وكالة أنباء الصين الجديدة ، شينخوا

25-سراج شيخو منغي، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز التنمية الاقتصادية في اثيوبيا خلال الفترة 2015-2005 القطاع الصناعي نموذجا ، رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة افريقيا العالمية ، الخرطوم .2017

26-سراج شيخو منغي، المرجع السابق.

27-سراج شيخو منغي، المرجع السابق

28-مصطفي أحمد قمر الدين عبدالله ، دور الاستثمار الاجنبي في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة السودان) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، 2014 .

29-محمد فتحي عوض حسانين ، السياحة و أثرها علي التنمية في جمهورية اثيوبيا دراسة جغرافية السياحة ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة القاهرة 2011

الملاحق

ملحق (1) بيانات الدراسة

السنوات	الاستثمار الأجنبي	الدخل القومي	الميزان التجاري	التضخم	البطالة	الناتج المحلي الاجمالي
2000	134639999.9	31709569421	-15.3586	0.662458109	3.509000063	6.07321748
2001	349399999.9	35153364909	-15.3586	-8.237844534	3.303999901	8.301306321
2002	255000000	36220115502	-15.3586	0.675089102	3.130000114	1.514725706
2003	465000000	36106147529	-15.3586	13.6740452	2.941999912	-2.161359722
2004	545100000	42166685856	-15.3586	3.327370479	2.693000078	13.57260314
2005	265111675.5	48794472563	-15.3586	9.969971235	2.5	11.81876595
2006	545257102.2	55770778599	-15.3586	12.29947631	2.470000029	10.83472707
2007	222000573	64046772910	-15.3586	17.24040083	2.434999943	11.456167
2008	108537544	72318569548	-15.3586	44.35668588	2.405999899	10.78852169
2009	221459581.4	79028887577	-15.3586	8.483644045	2.380000114	8.802553198
2010	288271568.3	89806292573	-15.3586	8.14926403	2.338999987	12.55053835
2011	628624806	1.02067E+11	-14.85922901	33.24995988	2.312000036	11.17829623
2012	278562822.2	1.12283E+11	-17.86330779	23.60041768	2.286999941	8.647811633
2013	1343876024	1.2216E+11	-16.50363996	7.464021929	2.25	10.58227005
2014	1855052154	1.48078E+11	-17.45784433	6.890019516	2.262000084	10.25749296
2015	2626517918	1.6644E+11	-20.92949695	9.56889956	2.273999929	10.39246302
2016	4142937496	1.94016E+11	-19.2748918	6.628133372	2.288000107	9.433482658
2017	4017159565	2.13817E+11	-15.84489406	10.68711503	2.299000025	9.564189643
2018	3360419369	2.34191E+11	-14.45402321	13.83303566	2.318000078	6.816147797
2019	2548743427	2.57885E+11	-12.93534779	15.80963217	2.325999975	8.364085699
2020	2395799881	2.76935E+11	-9.751711758	20.35634686	3.236999989	6.059530886
2021	4259445211	3.04913E+11	-9.069838532	26.83952216	3.694000006	5.637303008

المصدر: https://data.worldbank.org